البكاء على الأطلال في عراق الاحتلال

تمر في العشرين من شهر مارس الجاري اربع سنوات منذ اندلاع الحرب العدوانية التي شنتها القوات الأميركية والبريطانية على العراق، وانتهت بسقوط نظام الرئيس صدام حسين واحتلال العراق أرضاً وجواً وبحراً .. منذ ذلك التاريخ سالت دماء كثيرة على الأرض وتغيرت أوضاع وتبدلت موازين على نحو ما جرى ويجري في المشهد العام للعراق الجريح . والحال ان دروسا كبيرة يمكن تعلمها من الأخطاء والتناقضات والالتباسات التي رافقت المواقف العربية إزاء الحرب التي تعرض لها العراق قبل أربع سنوات ، ولا يزال يحترق بنيران تداعياتها وتوابعها المدمرة في الوقت الراهن .

أحمد الحبيشي

وبالنظر الى الدور الذي يلعبه الإعلام العربي والعالمي حاليا في تغطية المشاهد الدامية والأحداث المأساوية في العراق من جهة ، وشحن مفاعيلها الداخلية والخارجية من جهة أخرى ، بوسعنا القول إن ثمة دروساً يمكن تعلمها من تجربة كل من الاعلام العربي والاعلام الغربي في تغطية وقائع الحرب التي تعرض لها العراق قبل أربع سنوات ، لجهة مقاربتها بإشكاليات التعاطي الاعلامي مع المشهد السياسي والعسكري الراهن في العراق المحتل بماهو امتداد للحرب ونتائجها .

تأسيسا على ما تقدم يمكن القول إن الذين تابعوا ما كانت تبثه القنوات الفضائية العربية بإستثناء قناة الكويت الفضائية بشأن وقائع الحرب التي تعرض لها العراق قبل أربع سنوات، وقارنوها بشكل ومحتوى ما كانت تبثه القنوات الفضائية الأميركية والبريطانية والأوروبية عموماً في تلك الفترة ، سيلاحظون ان فضائياتنا العربية بالغت في التركيز على وقائع القصف الجوي والصاروخي للقوات الغازية ، بينما كانت الفضائيات ووسائل الإعلام الأميركية والأوروبية تركز على وقائع الحرب من جميع جوانبها ، وتسعى الى معرفة الأبعاد الغائبة للحقيقة واكتشافها .. وفي سبيل الوصول الى هذا الهدف وضعت الفضائيات ووسائل الإعلام الغربية أسئلة من العيار الثقيل تصل الى مستوى المساءلة ، بصوت هادئ لانجد فيه أثرا للإنفعال والصراخ والزعيق..ولا نبالغ حين نقول إن شكل ومحتوى ما كانت تبثه الفضائيات الأميركية والبريطانية والأوروبية كان يتكامل مع ردود افعال الرأي العام في المجتمعات المتحضرة ضد هذه الحرب ، باتجاه التأثير على اتجاهات ومواقف الرأي العام والمشاركة الفاعلة في صناعة القرار السياسي والعسكري في تلك البلدان !!

بصرف النظر عما كان يقال هنا وهناك حول الحرب ، فقد اتضح لنا أيضاً أهم فرق يُميّز جمهورنا العربي الذي يتلقى الرسائل الإعلامية المرسلة إليه من القنوات الفضائية العربية حول ما كان يدور فوق أرض العراق من حرب مُدمّرة وظالمة ، عن الجمهور الأميركي والبريطاني الذي كان يتلقى هو الآخر رسائل إعلامية مختلفة حول وقائع هذه الحرب !!

الفرق المهم يتعلق بدور ومكانة الإعلام والرأي العام في العملية السياسية بما هي وجه آخر للحرب وإمتداد مُتغير لوقائعها الحربية ونتائجها الميدانية بوسائل أخرى .. وبوسع الذين تابعوا قبل أربع سنوات الرسائل والتعليقات التي كان يبثها من أرض المعارك مراسلو قناة (CNN) وقناة (NBC) وقناة (BBC) بإستثناء شبكة (FOX NEWES) التي كانت تشبه قناة الكويت الفضائية في إنحيازها لوجهة نظر البنتاجون ووزارة الدفاع البريطانية ، ثم يقارنون بين تلك الرسائل والتعليقات و بين ما كان يبثه مراسلو القنوات الفضائية العربية ، بوسعهم أن يكتشفوا الفرق بين رسالة الإعلام عندنا وبين رسالته عندهم ، وبالتالي الفرق بين دور الرأي العام عندنا و بين دوره عندهم أيضا!!.

مراسلو فضائياتنا العربية بمن فيهم مراسلو قناة الكويت الفضائية إنفردوا منذ بدء الحرب على العراق ، ببث خطب دعائية نارية وحماسية تحوّلوا بتأثيرها من صحافيين مفترضين إلى جنرالات وضباط في شؤون التوجيه المعنوي والدعائي والحرب النفسية في زمن الحرب ، بينما كان مراسلوالفضائيات الغربية يتحدثون بمهنية وموضوعية وصوت هادئ ، ثم يسلطون الأضواء على مختلف جوانب المعارك الدائرة بين الطرفين، ويتحفظون عن عرض المعلومات التي يحصلون عليهاسواء من المصادر الأميركية او البريطانية او العراقية قبل سقوط نظام الرئيس صدام حسين . كما كانو يبدون في الوقت نفسه ملاحظات إنتقادية على أوضاع القوات الأميركية والبريطانية الغازية التي رافقوها في مختلف مراحل العدوان على العراق ، منذ ان أطلق الجنرال «فرانكس» شرارة هذه الحرب من غرفة العمليات المشتركة المجاورة لقناة ((الجزيرة)) الفضائية في مدينة الدوحة عاصمة دولة قطر!!!!!

كان مراسلو فضائياتنا العربية ظاهرة صوتية ، فيما كانت رسائلهم الإعلامية تشبه أصواتهم الصاخبة بإمتياز .. ولهذا السبب فقد كانت الإستجابة العائدة من قبل الرأي العام العربي تأتي هي الأخرى من صنف الفعل نفسه .. بمعنى أنها هي الأخرى كانت ظاهرة صوتية صاخبة !

كان الإعلام والرأي العام في العالم العربي يتحركان معاً في منطقة يغيب عنها وعي الحقيقة وتسودها التهويمات والمبالغات والشطحات الى درجة أن أحد ((المحللين الاستراتيجيين)) الذين أتحفتنا بهم قنواتنا الفضائية العربية خلال الحرب التي شنتها االولايات المتحدة الأميركية ضد «طالبان» و«القاعدة» ، كرر أثناء الحرب على العراق عام ٢٠٠٣ ما نسي أنه قاله في عام ٢٠٠١ أثناء الحرب على نظام حكم طالبان في أفغانستان أي قبل عامين من الحرب على العراق حين قال بصوت خطابي حماسي لا يمت بصلة لأصوات المحللين الإستراتيجيين : ((لقد سقطت ورقة التوت التي كانت تغطي عورة الأنظمة العربية .. وأصبح من واجب الشارع العربي والإسلامي أن يتقدم لإسقاطها .. وسوف يفعل ذلك لا محالة قريبا بل وقريباً جداً)) !!

في العالم الغربي يستقبل الرأي العام رسائل إعلامية مهنية تحترم عقل المتلقي ، فيما يمارس الإعلام دوراً وظيفياً يُجسد سلطة العقل الباحث عن الحقيقة .. ولذلك فإن الرأي العام هناك لا يعتبر ظاهرة صوتية صاخبة ، شأنه في ذلك شأن الإعلام ، الأمر الذي جعل كلا من الإعلام والرأي العام قوة سياسية تساعد ليس فقط على البحث عن الحقيقة وإكتشافها ، بل ومساءلة الحكومات وصُناع القرار وممارسة الضغوط عليهم والتمهيد لمحاسبتهم !!

تكمن مشكلتنا في أن إعلامنا العربي ينطلق من إرث ثقافة سياسية شمولية أدمنت على الصراخ ومخاطبة العواطف والإفراط في توجيه الإتهامات الكيدية للمخالفين يميناً ويساراً، الأمر الذي يؤدي بالضرورة الى أن ينفعل الرأي العام العربي تحت تأثير هذا الخطاب الإعلامي الذي يجسد خواء وضحالة وإستبداد الثقافة الذي تنتجه وتعيد إنتاجه بشكل عبثي ، ثم يأتي رد فعل الرأي العام هائجاً وصارخاً ومنفعلاً ومستبداً، دون أن يكون لكل منهما الإعلام والرأي العام أي تأثير على مفاعيل التغيير في الواقع .. بينما إعلامهم في الغرب يخاطب العقل الإنساني والضمير الجمعي ، ثم يعرض وينتقد بهدوء وموضوعية ، ويساعد بالضرورة على تشكيل رأي عام موضوعي ومتوازن وفاعل في الوقت نفسه .. فهو اليوم مع سياسة صُناع القرار في بلاده ، وبعد فترة أقل حماسة لها ولهم ، وفي وقت لاحق ربما يكون ضدها وضدهم ، ومثل هذا الرأي العام لا يعرف شعارات مطلقة مثل ((بالروح والدم نفديك يا فلان)) سواء قبل الحدث أو بعده ، والسبب هو انه لا يتلقى خطاباً إعلامياً إستبدادياً يحرضه على الموت في سبيل أن يحيا ذلك ((المفدّى)) الذي ينفرد دون غيره بإحتكار الحكمة والحقيقة والصواب !!! تبعاً لما تقدم ندرك جيداً لماذا يخشى صُناع القرار السياسي والعسكري في الغرب سلطة الإعلام والرأي العام ، لأن الناس الذين يخاطبهم الإعلام هناك ، ويؤثر في تشكيل مواقفهم واستعداداتهم وإختياراتهم ، ليسوا مستعدين للموت فداءً لصانع القرار في زمن الحرب أو السلم ، كما هو الحال عندنا في العالم العربي والإسلامي !!

ثمة أوضاع مشوهة للوعي والواقع في عالمنا العربي .. ولعل من أبرز مظاهر هذا التشوّه ان الإنظمة العربية التي شاركت سراً في الحرب على العراق لم تجد حرجاً في أن تسمح لقاعدة عسكرية أميركية بإطلاق قاذفاتها وصواريخها لقصف القوات العراقية وقتل العراقيين وهدم منازلهم ومنشآتهم الحيوية .. وأن تسمح لقاعدة عسكرية أخرى بقيادة العمليات المشتركة بين القوات والجيوش والأساطيل الأجنبية التي شاركت في العدوان على العراق من عدة بلدان وبحار ومحيطات مجاورة للعراق، وإقامة المؤتمرات الصحفية لجنرالات هذه القاعدة بهدف تمكينهم من عرض « إنتصاراتهم».. ثم تقوم في الوقت نفسه بتمويل ((قاعدة فضائية تليفزيونية)) لتصوير ضحايا الطائرات والصواريخ التي تنطلق من أراضيها ، والتباكي عليهم وعرض الصور المؤثرة لجنازاتهم التي يسير في مقدمتها مراسلو الفضائيات التي تجاور قواعد الموت في البلدان التي تمول هذه الفضائيات ، و شاركت سراً في تلك الحرب.. وكذلك فعلت دول أخرى . ومن نافل القول إن تلك المشاهد بقدر ما مهدت لإحتلال العراق الذي يطالب البعض اليوم بإنهائه ،بقدر ما مهدت أيضا لسقوط نظام الحكم السابق في العراق تحت الاحتلال ، وأسر رئيسه صدام حسين وصولاً الى قتله في مطلع هذا العام ، ثم البكاء عليه في مآتم العزاء بعد إعدامه .

الإعلام والرأي العام في العالم العربي يتحركان معاً في منطقة يغيب عنها وعي الحقيقة وتسودها التهويمات والمبالغات والشطحات

تكمن مشكلتنا في أن إعلامنا العربي ينطلق من إرث ثقافة سياسية شمولية أدمنت على الصراخ ومخاطبة العواطف والزعم بامتلاك الحقيقة والإفراط في توجيه الاتهامات الكيدية للمخالفين يميناً ويساراً، الأمر الذي يؤدي بالضرورة إلى أن ينفعل الرأي العام العربي تحت تأثير هذا الخطاب الإعلامي الذي يجسد خواء وضحالة واستبداد الثقافة الذي تنتجه وتعيد إنتاجه بشكل عبثي

كلمة لابد منها:

يبقى القول ان إدانة الإحتلال الأميركي البريطاني للعراق ، لا يعني دفاعاً عن النظام الذي كان يحكم العراق قبل أربع سنوات ، أو تبنياً لسياساته كما يفعل أنصاره ومريدوه .. فلذلك النظام أخطاءً قاتلة ومدمرة تسببت في إضعاف العراق ومحاصرته واستنزاف قدراته .

ومامن شك في حاجة الشعب العراقي بكل قواه الوطنية والقومية وشرائحه الإجتماعية وطوائفه الدينية لإصلاح الأوضاع الناجمة عن تلك السياسات الخاطئة التي الحقت بالعراق أضرار فادحة وفي مقدمتها سقوطه تحت الاحتلال الأجنبي وتداعياته الخطيرة التي أحرقت الأخضر واليابس في العراق المحتل من قبل دول أجنبية بعيدة ومجاورة !!

بيد أن الإصلاح شيئ والإحتلال شيء آخر .. الأول قضية قابلة للنقاش والإختلاف وتداول الخيارات والأفكار بحرية تامة ، أما الآخر فهو خطر حقيقي على الحرية ، لا يقبل النقاش والإختلاف ، الأمر الذي يستدعي كفاحاً صبوراً في سبيل تحرير الأرض من الإحتلال الأجنبي الغاصب وإيقاف التدخلات الإقليمية الخارجية ، وإستعادة الحرية المغتصبة والاستقلال المعتدى عليه من قبل قوى خارجية عديدة .

وعندما تستعاد الحرية بتضحيات جسيمة ، سوف تبرز من جديد حاجة الناس لإصلاح ما أفسده الإحتلال والتدخلات الخارجية والنعرات الطائفية والعرقية، بالإضافة الى ما أفسدته السياسات الخاطئة للنظام السابق ، والتي تسببت في تعريض العراق العظيم للإنقسامات الداخلية والحروب المتتالية، ومهّدت الطريق للحصار والعدوان والإحتلال ، وصولا الى المشاهد الدامية والخطيرة في العراق الجريح بعد أربع سنوات من ضياع السيادة والاستقلال .

نقلاً عن / صحيفة (26 سبتمبر)

الوسطية وما يعيقها في المنطقة العربية ... وفي العالم

فالح عبدالجبار

ابتداء، إن الوسطية هي توجّه ومزاج فكري، بل انها أسلوب لحل النزاعات واحتواء التطرفات المدمرة، علاوة على كونها مصلحة اجتماعية واقتصادية وسياسية.

كيف تكون الوسطية مزاجاً فكرياً، وأسلوباً، ومصلحة في آن؟

معروف منذ القرن الثامن عشر، وبدرجة اشد منذ القرن التاسع عشر، ان انكلترا انتقلت في السياسة من الحكم المطلق الى الحكم الديموقراطي، ومن الاقتصاد الحرفي الى الاقتصاد الحديث، بأسلوب متدرج، اكتنفته التسويات، والمساومات لإيجاد حلول وسط بين ثلاث قوى وأقطاب، هي: العرش، والنبلاء، وبورجوازية المدن. وان فرنسا انتقلت هذا الانتقال نفسه بأعنف صورة، وفي شكل قطعي ومباشر. وكان الاستقرار الانكليزي يقف في تضاد صارخ مع الاضطراب الفرنسي الذي استمر حتى القرن العشرين.

وقد خلص المفكرون، من الدراسات المقارنة، الى ان طريق التسويات، طريق التدرج، هو طريق الوسطية، الذي يرسي التغير الاجتماعي والسياسي على قاعدة راسخة، بفضل التدرج نفسه. فالعجلة في التغيير لن توصل الى أي هدف.

اكتسبت الوسطية تعبيرات شتى باختلاف العصور والبلدان.

ففي أوروبا القرن الثامن عشر، كانت تعني التسويات والتدرجات في الانتقال السياسي والاقتصادي والاجتماعي الى العصر الحديث القائم على الحريات السياسية، وحرية السوق، وإلغاء الامتيازات القائمة على النسَب، وإعلان المساواة القانونية والسياسية لكل المواطنين. وفي أوروبا أوائل القرن العشرين اكتسبت الوسطية معنى الطريق الثالث بين البنية السياسية الأحادية والاقتصاد المركزي، من جهة، واقتصاد السوق المنفلت من جهة أخرى. وكانت التيارات الديموقراطية الاجتماعية هي التعبير عن هذه التسويات، على رغم تشوهها بفعل الحرب البادرة. أما الوسطية الأوروبية اليوم، فهي طريق ثالث بين اقتصاد السوق النيوليبرالي، واقتصاد السوق المقترن بالرفاه الاجتماعي. وتتجلى الوسطية أيضا في نشوء مدارس فكرية تعنى بحل النزاعات conflict resolution، ومدارس تُعنى بتطوير المجتمع المدني في شكل منظمات طوعية تتولى بعض وظائف الدولة، أي الاتجاه نحو لا مركزية السلطة.

الوسطية في المنطقة

عاشت دول المنطقة منذ الخمسينات على الأقل، في ظل دول شديدة المركزية، تعتمد نظام الحزب الواحد (الحديث)، او نظام الأسرة (التقليدي)، وتعتمد اقتصاداً أوامريا command economy، وواحدية ايديولوجية وثقافية قسرية، سواء حديثة (القومية الاشتراكية، الاشتراكية) أم كانت لأيديولوجيا تقليدية (الدين، المذهب) أم مزيجاً من الاثنين حيث تختلط النزعة الجمهورية بالفكر الديني، وتضفي على النظام السياسي طابعاً مزدوجاً (إيران).

واليوم هناك معنى للإصلاح في اتجاهات عدة.

١ – فك نظم الحزب الواحد، وإدخال التعددية السياسية القائمة على نظام انتخابي تداولي. (اميركي – اوروبي).

٢ – فك الاقتصاد الأوامري المركزي، وإدخال إصلاحات السوق (بضغط من صندوق النقد الدولي والبنك الدولي).

٣ – فك النظام الأيديولوجي الأحادي، وادخال التعددية الفكرية والثقافية.

٤ – تشجيع بذور احترام الحريات المدنية، والفردية، وحقوق الانسان، وادخال معايير الشفافية.

٥ – فرض احتكار الدولة لوسائل العنف المشروع، بحل الميليشيات، وتوجيه القوى السياسية المسلحة الى العمل السياسي المؤسساتي السلمي. (حماس (فلسطين) حزب الله (لبنان) وميليشيات (العراق)).

٦ – السعي لحل النزاعات في المنطقة بالطرق التفاوضية السلمية.

هذه التحولات تجرى في ظل شروط جديدة، أبرزها انتهاء الحرب الباردة، وتعاظم نفوذ العالم الليبرالي الذي تتصدره الولايات المتحدة، وتدعمه (في مجال الدمقرطة وحل النزاعات) أوروبا الغربية واليابان، من دون أن تعترض عليه روسيا والصين اعتراضا جديا مؤثرا (حتى الآن) .

ولكن هذه التحولات تجرى ايضا في شروط انهيار الأيديولوجيات القديمة الجامعة (القومية العربية، الماركسية، القومية الاشتراكية)، وصعود الإسلام السياسي، المسلح، أو المحافظ، أو المعتدل.

ويشكل صعود الإسلام السياسي استمرارا سياسيا وأيديولوجيا لنظام الحزب الواحد الآفل، ونظام الأحادية الايديولوجية، مقرونا بروح محافظة في المجال الاجتماعي والثقافي (القيم، السلوك). كما ان صعود الإسلام السياسي في بعض البلدان أدى الى بروز أزمة هوية وطنية بسبب الانقسام المذهبي (شيعة – سنة) أو الديني (مسلمون – مسيحيون). والأمثلة وفيرة: لبنان والعراق، والبحرين تقدم أمثلة على الحالة الأولى، وتقدم مصر والسودان (والى حد ما العراق) أمثلة على الحالة الثانية.

ان استمرار النظم التسلطية المركزية لم يعد ممكنا. وهي الآن مشوهة: فسياسياً هي تسلطية (لا ديموقراطية) واقتصادياً هي تمضي باتجاه الانفتاح الاقتصادي الليبرالي، من دون شبكات ضمان للفئات الدنيا، متكاثرة العدد وتحتفظ بالكثير من السمات القديمة.

في المقابل فإن البدائل الدينية، تتسم بسمات متطرفة هي الأخرى. وعليه فان الوسطية، هي توجه عام يمكن ان يساعد على تجاوز هذا الانسداد. كيف يمكن ان تتجلى الوسطية؟

في السياسة عموماً انها تعني الخروج من النظام الأحادي، الاحتكاري التسلطي، نحو نظام تعددي، تمثيلي، يأخذ في الاعتبار التنوع الثقافي.

وفي المشاركة، ان تنوع المجتمع يقتضي مشاركة الجميع كمواطنين في كل المجالات. نعني انه يرسي فكرة المواطنة على الأسس التالي: فتح المشاركة السياسية المتوازنة والمشاركة الاقتصادية والمشاركة الإدارية (جهاز الدولة الإداري) والمشاركة المؤسساتية (أجهزة العنف الشرعي) والمشاركة الثقافية (التعليم، المدارس، وسائل الإعلام، وصناعة الثقافية).

ان النظام السياسي الاكثري (حكم الأكثرية البرلمانية) معمول به في الدول ذات التجانس القومي والثقافي، أما الدول المتنوعة فتميل الى النظام التوافقي. (هناك نظريات عدة حول تطبيقات هذا النظام يمكن الإفادة منها لابتداع شيء خاص بالعراق).

النظام الاقتصادي هو المهم

أثبت النظام الاقتصادي المركزي فشله، فهو يلغي أساس الديموقراطية (تجديد الحكومة ومحاسبتها) ويمنح للبيروقراطية سلطة مطلقة،(دولة الموظفين)، ويخفي بين طياته انعدام الكفاءة، والنهب، وغياب الشفافية، والهدر. وان خدماته الاجتماعية المجانية (الجانب الإيجابي الوحيد فيه) تصل الى نقطة الانهيار (كما حصل في مصر والسودان، والعراق أيام الحرب مع إيران والحصار). اما النظام الليبرالي المنفلت فلا يشكل البديل الوحيد للاقتصاد المركزي.

ان اقتصاد السوق ضرورة كقاعدة للديموقراطية (النظام السياسي) ولكن وجود الخدمات الاجتماعية (دولة الرفاه) ضرورة لتوسيع المشاركة الاقتصادية، فهي تجنب الاستقطاب المدمر للثروة والفقر، السبب الأساس لكل انهيار أو غياب للاستقرار.

ان توسع الطبقات الوسطى (في فترة معينة) كان دليلاً على الازدهار، لكن توسع الفئات الهامشية والدنيا (وهو السمة الحالية) هو دالة على الانهيار. ان ٣٠ في المئة من العراقيين يعيشون دون خط الفقر.

ان اقتران السوق بالضوابط وبالخدمات الاجتماعية العقلانية، هو الاتجاه الوسطي، في هذا المجال. والمطلوب فصل الاقتصاد عن السياسة، ومعالجة اختلالات اقتصاد السوق بضوابط الرعاية الاجتماعية.

أثبت النظام الاقتصادي المركزي فشله، فهو يلغي أساس الديموقراطية ويمنح للبيروقراطية سلطة مطلقة،، ويخفي بين طياته انعدام الكفاءة، والنهب، وغياب الشفافية، والهدر

اقتصاد السوق ضرورة كقاعدة للديموقراطية ولكن وجود الخدمات الاجتماعية ضرورة لتوسيع المشاركة الاقتصادية، فهي تجنب الاستقطاب المدمر للثروة والفقر، السبب الأساس لكل انهيار أو غياب للاستقرار

فالح عبدالجبار

الإسلام السياسي هو الحل ..والحبة السوداء هي الحل أيضا!!

علي الخشيبان

أكبر المستفيدين من إغلاق منافذ العقل البشري هي الأيديولوجيا بشتى أنواعها وأتباعها، هذه الفكرة تنطبق على كل المجتمعات بدون استثناء لنوعها أو مكانها. الإطار المغلق الذي تعمل به الأيديولوجيا يجعلها لا تحتمل الانفتاح إلى أي منطقة حولها مهما كانت هذه المنطقة قريبة أو بعيدة عنها، فأخطر ما يواجه المجتمعات من العقول المغلقة أنها تعيش حالة وعي موهوم تعتقد به وتدّعي كفاءته وهذا نتيجة طبيعية لعدم وجود المعايير الواضحة التي تحتكم إليها المجتمعات لقياس عمليات التقدم أو التخلف فيها، وبسبب فقدان هذه المعايير تستمر الكثير من المجتمعات في مسار تخلفها دون إدراك أو تقييم لواقعها. فكلما كانت الأفكار السائدة في مجتمع من المجتمعات تخشى على نفسها من الانفتاح فهذه دلالة على هشاشتها وضعفها فهي تخشى من طرح أسئلة جريئة حول أهدافها من أفراد المجتمع.

المثال الذي سوف أتناوله في قضية تفريغ المجتمعات بهدف اقتراح حلول غير منطقية لها هو أنموذج الإسلام السياسي، والقضية التي أطرحها أنه لا يوجد انفصال تام في اعتناق (فكرة الإسلام السياسي) بين من يدّعون الفكر الوسطي أو بين من ينتمون إلى فكرة الإسلام السياسي بحذافيرها وخاصة أصحاب الانتماءات التاريخية للفكر. لو طرح سؤال يشكك بعدم مصداقية هذا القول فإن الجواب الحقيقي على ذلك يتمثل في هذه الفكرة التي تقول – إنه إذا أمكن الفصل بين السياسة في الإسلام وبين الحياة العامة من قبل معتنقي الإسلام السياسي ومتطرفيه فإنه يمكن الاقتناع بأن من كانوا يمارسون التشدد في موقفهم الاجتماعي والسياسي يمكن أن يكونوا في حالة وسطية اليوم– هذه الفرضية ليس هدفها تقويض الدور الذي يمكن أن يمارسه الفكر الوسطي للإسلام ولكنها فكرة لتقويض الدور الذي يمكن أن يحتمل من مدعي الوسطية في المجتمعات الإسلامية الذين يمارسون مواقف يبدو أنها إيجابية في حالات معينة ويمارسون عكس هذا الموقف في حالات أخرى.

الانفتاح الثقافي لأدوات الفكر التي تأتي بسبب تطور في الحركة الثقافية (معارض الكتب وندواتها) تكشف لنا القيمة التي تحدثت عنها في قضية عدم انفصال معتنقي الإسلام السياسي عن دورهم الحقيقي السابق. الكثير من أولئك لا يحتمل اعتناقهم للوسطية المرور بتجربة اختبار حقيقي للاتجاه الوسطي الذي يعتقد أنهم ينتمون إليه.

المجتمعات المفرغة ثقافيا هي تلك المجتمعات التي تم عزلها بطريقة معينة عن واقعها الفكري والثقافي وليس عزلها عن واقع غيرها كما يدعي حراس الفضيلة الاجتماعية عندما يبررون حرصهم على المجتمع بأنهم يقومون بحمايته من غزاة الثقافة، المجتمعات المفرغة ثقافيا أقل حصانة من غيرها، وكلما كان المجتمع مفرغا ثقافيا كان عرضة للهزات الثقافية أكثر من غيره.

الحصانة الفكرية لا تعني التطرف في إرسال المعلومة وتأكيدها أو حشوها في العقول كما يحدث في التعلم التلقيني وحماية تطبيقها عبر القيم أو الأعراف أو الأنظمة القائمة سواء التراثية منها أو الإدارية، الحصانة الثقافية هي حالة من الوعي بالحدود الفكرية لا تتحقق إلا بالاقتناع والممارسة التي تنبع من مساحة يمتلك فيها الفرد حرية الاختيار وتقرير المصير، وهذه الفكرة التي أقولها تدعمها الكثير من الآيات القرآنية التي يعتمدها المسلمون كمصدر تشريع أساسي، فأهم عناصر الانتماء إلى الإسلام أن تتوفر للفرد هداية من الخالق تتحقق بفعل رباني فقط وليس بفعل بشري، وهذا يطرح قضية معرفة المجتمعات لواقع مرتبط بقدرات خارجة عن إرادتها في جعل الناس يتماثلون في أفكارهم وخاصة في مجتمعات القرن الحادي والعشرين.

المجتمعات الحديثة في جميع أنحاء العالم لن تستطيع مقاومة حالة الدخول في دائرة يمكن تسميتها منطقة القيم الثقافية العالمية المشتركة، هذه المنطقة تتميز بجاذبية لا يمكن مقاومتها بل إن سرعة دوران هذه القيم حول مركزها والمتمثلة في القيم الثقافية العالمية المشتركة لن تمهل الكثير من المجتمعات أو تعطيها فرصة تقوم من خلالها بعمليات تعديل أو تحسين في وضعها. هذه المجادلة ليست من صيغ المبالغة ولكنها حقيقة قد تبدأ بوادرها بعد سنوات قليلة وقد تكون خلال العقد الثاني من هذا القرن، فالحالة السياسية واتجاهاتها لم تعد هي المعيار الوحيد والأساسي لعمليات التحول والتغيير فالمعطيات تجاوزت هذا المنطق بل وبدأت بوادر هذا التجاوز في نمو المسارات الثقافية التي تجتاح المجتمعات دون إذن سياسي أو اجتماعي.

أخطر ما يمكن أن يواجه المجتمعات وخاصة النامية منها أن المعطيات الثقافية سوف تتجاوز الحالة السياسية بمراحل كثيرة وليست الحالة السياسية وحدها ولكن أيضا الحالة التراثية سوف تتعرض لنفس المعضلة. أدوات التغيير لم تعد هي كما كانت فحتى المساحة التي كانت تتحرك فيها السياسة العالمية وتلعب أدوارا كبيرة بدأت في الانحسار وأصبحت العمليات التي تخدم المصالح السياسية تستخدم العنف والحروب لتحقيق أهدافها بدلا من القوة الدبلوماسية التي كانت تميز العقود الماضية، حرب العراق وغيرها كلها مؤشرات على أن المعطيات العالمية تتغير باتجاه أبنية اجتماعية تنفصل بشكل مباشر عن واقعها السياسي. العلاقة بين هذه النتيجة التي أصل إليها حول القيم الثقافية العالمية الجديدة والتي سوف تعيد تشكيل قيم الإنسان عالميا، وبين حالة تفريغ المجتمعات ثقافيا هي علاقة يمتد في وسطها الإسلام السياسي الذي تراكمت آثاره على المجتمعات لعدة عقود بل أجزم أنه السبب الرئيس وراء نمو المجتمعات الإسلامية بطريقتها الحالية.

العالم الإسلامي تعرّف على الإسلام السياسي في العقد الثالث من قرنه الرابع عشر وتحديدا مع نشوء جماعات الإخوان المسلمين وما تلاها من جماعات انتشرت عبر العالم الإسلامي، مع أن المدة طويلة من النشأة وحتى الآن إلا أن المؤكد أن التجربة فاشلة بدرجة كبيرة لا تؤهلها للاستمرار. الإسلام السياسي كمصطلح فكرة يرفضها الكثيرون، إلا أنها حقيقة مطلقة قامت بتقديم الإسلام كمادة سياسية قبل أن تقدمه كمادة عقدية وهنا كانت الإشكالية..! ولكي تحمي هذه الجماعات منطلقاتها الفكرية قامت باختراع أدوات للدفاع عن نفسها ونشرتها في المجتمع تمثلت في: أن من يعتقد أن الإسلام السياسي يقدم السياسة قبل الإسلام فهو صاحب فكر ضال ومنحرف، وهنا أصبح من السهل اتهام المخالفين في المجتمعات الإسلامية والعربية خصوصا بمجرد اعتقادهم بأن هناك من يخالف فرضية أن الإسلام هو الحل لكل المعضلات البشرية.

لكي تكون القضية أكثر مقاربة للفهم سوف أطرح هذا المثال البسيط لقضية أساسية كانت من نتائج التفريغ الثقافي للمجتمعات الإسلامية ودلالة على ضعف الحصانة الثقافية، قبل فترة من الزمن انتشرت فكرة العلاج (بالحبة السوداء) وتطورت الأفكار في الإطار الثقافي المجتمعي إلى كون الحبة السوداء علاجا لجميع أمراض البشر وأصبحت وكأنها مستشفى متنقل بين الناس. هذه الأفكار التي سادت بدون وعي ثقافي وفلسفة حقيقية ودراسة لأصول القضية تتماثل في حقيقتها مع الفكرة التي يطرحها الإسلام السياسي بأن لديه الحلول لكل شيء، فكما كان الاعتقاد بأن الحبة السوداء علاج لكل الأمراض، فنفس الفكرة تستمر مع الإسلام السياسي.

ما نحتاجه اليوم هو عملية ثقافية كبرى لإنقاذ المجتمعات الإسلامية من المتطرفين والمتشددين وفلول المنتمين من العقود الماضية الذين يحاولون التكيف والتلون مع الظروف القائمة بمنهجيات لا يمكن أن يصدقها المجتمع، ولكي تكتشف هذه الحقيقة ما عليك سوى البحث في مصادر إعلامهم لتكتشف الكثير من ذلك. اقتراب الثقافة العالمية وقيمها المشتركة من الكثير من المجتمعات جعلها أكثر حذرا وقد تتخذ تلك المجتمعات موقفا في المستقبل يطيح بقيم أساسية لم يكن من المتوقع المساس بها، قضية الثقافة وتفريغ المجتمع هي نتاج لكل المعطيات التي طرحت هنا فالمشروع الذي قدمه الإسلام السياسي قام على تفريغ المجتمعات ثقافيا في مستويين الأول: كان يعمل في مقابل السياسة في المجتمعات الإسلامية، ولم يحقق الكثير من مصالحه لأنه يلجأ كثيرا إلى عمليات العنف أو الاغتيالات مع تحقيقه الكثير من المكاسب في هذا الجانب، ثانيا: أكبر أرباح هذه الأيديولوجيا هو عمليات التفريغ الثقافي للمجتمعات بعزلها عن كل المنتجات الفكرية الطبيعية التي تنمو مع المجتمعات عندما تكون في حالتها الطبيعية، كما أن المشروع الصحوي بشقيه المتطرف والسياسي لم يقدم فكرا أو ثقافة بديلة سوى ثقافة الموت التي ما زالت متداولة بطرق شتى في المجتمعات وبالإنصات إلى خطابهم سوف تدرك أن القضية لم تبتعد كثيرا عما كانت عليه.

كاتب سعودي

المشروع الصحوي بشقيه المتطرف والسياسي لم يقدم فكرا أو ثقافة بديلة سوى ثقافة الموت التي ما زالت متداولة بطرق شتى في المجتمعات

العالم الإسلامي تعرّف على الإسلام السياسي في العقد الثالث من قرنه الرابع عشر وتحديدا مع نشوء جماعات الإخوان المسلمين وما تلاها من جماعات انتشرت عبر العالم الإسلامي، ومع أن المدة طويلة من النشأة وحتى الآن إلا أن المؤكد أن التجربة فاشلة بدرجة كبيرة لا تؤهلها للاستمرار

كاتب عراقي